أكدوا فخرهم واعتزازهم بأبناء الشعب الكويتي الذين خلت سجلات أزمة الاحتلال من خيانتهم لوطنهم

نواب في ذكرى الاحتلال: وحد الكويتيين بمختلف فئاتهم دفاعاً عن وطنهم وتمسكاً بالشرعية

عبدالله التميمي

د.أحمد مطيع

د.يوسف الزلزلة

عبدالله العدواني

ماضي الهاجري

خليل الصالح

دعا عدد من النواب إلى استذكار الدروس في ذكرى الاحتلال العراقي الغاشم على أرض الوطن، والمحافظة على أمن وأمان الكويت وشعبها، مشيرين الى ما قدمه الشعب الكويتي من تضحيات، وما سطره من ملحمة وطنية امام المجتمع الدولي، وما قدمته دول الخليج والدول العربية والمجتمع الدولي اثناء فترة الاحتلال.

تضحيات

وفي هذا الإطار صرح النائب د.أحمد مطيع العازمي بأن الشعب الكويتي لم ولن ينسى تضحيات أبنائه ولا مواقف الدول الصديقة والشقيقة، وذلك في استدراكه لذكرى الاحتلال العراقي على الكويت.

وقال النائب إن ذكرى الاحتلال العراقي على الكويت تمر علينا كل عام، فتجدد العهد والوعد الذي قطعه هذا الشعب العظيم لوطنه ولقادته، فهذه الذكرى المريرة تجعلنا نستحضر بطولات أبناء الكويت في الداخل والخارج وتضحياتهم العظيمة في مقاومة المحتل بكل الطرق، حيث جمعوا كلمة العالم أجمع على أن الكويت بلد حر أبي مستقل وذو سيادة، وأن لا شرعية إلا لقادتنا ورموزنا.

وأضاف النائب: كذلك نستذكر المواقف الطيبة للدول الشقيقة والصديقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، مؤكدا أن الشعب الكويتي لم ولن ينسى هذه المواقف الشجاعة التي سطرها التاريخ بأحرف من ذهب، مؤكدا أن هذه المواقف ليست بالغريبة عن الأشقاء، وهي دين في رقبة الشعب الكويتي إلى أبد الآبدين.

وختم النائب بأن هذه الذكرى باقية في ذاكرة الشعب الكويتي جيلا بعد جيل وراسخة في تاريخه، يستخلص منها العبر والدروس، فهي أنموذج عظيم لتكاتف الشعب وتوحده وتضحيته لوطنه بالغالي والنفيس، متمنيا من الله عز وجل أن يرحم شهداء الكويت الأبرار، وأن يحفظ الكويت وشعبها وقادتها من كل مكروه، وأن يديم عليها الأمن والأمان والرخاء والاستقرار وسائر بلاد المسلمين.

الزلزلة: الكويتيون سطّروا أكبر ملاحم التضحية

مطيع: الشعب الكويتي لم ولن ينسى تضحيات أبنائه

التميمي: الاحتلال العراقي ميّز الكويتيين

الهاجري: أهل الكويت ضربوا أعظم مثال للكرامة والعزة

الصالح: ذكرى الاحتلال لاستلهام العبر

شموخ وإباء

من جانبه قال النائب عبدالله العدواني إن الكويتيين يستذكرون بكل شموخ وإباء الأعمال البطولية التي قام بها أبناء الكويت في تصديهم للعدوان العراقي الغاشم على أرض الكويت الطاهرة عام 1990 م والتي ضربوا بها أروع الأمثال للتضحية والفداء من أجل الوطن.

وأضاف العدواني في تصريح صحافي بمناسبة الذكرى الـ 26 للاحتلال أن دماء الكويتيين بمختلف مشاربهم وطوائفهم امتزجت على أرض الوطن وكانوا يدا واحدة في مقاومة المحتل الغاصب، الأمر الذي أكسبهم احترام وتقدير العالم بأسره، الذي احتشد لتحرير الكويت من العدوان الهمجي، لافتا إلى أن الالتفاف الشعبي حول القيادة السياسية وأسرة الحكم ساهم في دحر العدوان من قبل قوات التحالف الدولي.

وأوضح العدواني أن على أبناء الشعب الكويتي استذكار الدروس والعبر من ذلك العدوان الغاشم، إذ كانوا صفا واحدا في مقاومة المعتدي وتناسوا خلافاتهم السياسية وقدموا كوكبة غالية من الشهداء فداء لهذه الأرض الطاهرة، الأمر الذي يحتم علينا جميعا أن نعمل من أجل صالح الوطن ورفعة أبنائه، سائلا المولى العلي القدير أن يحفظ حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين والشعب الكويتي من كل مكروه.

روح وطنية

وفي الإطار ذاته قال رئيس لجنة الأولويات النائب د.يوسف الزلزلة: في مثل هذا اليوم وقبل 26 عاما دنست القوات الصدامية البغيضة ارض الكويت قاصدة الخراب وإلحاق الهلاك للحرث والنسل، دخلت القوات البغيضة وعاثت في الكويت فسادا واحتلتها ولكنها لم تستطع ان تمحو الولاء والعطاء والروح الوطنية التي تسيدت في مرابع قلوب الكويتيين، فهبوا جميعا بصوت وموقف واحد تحت راية أمير القلوب حينذاك، حيث سطروا اكبر ملاحم التضحية من اجل وطنهم.

وأضاف الزلزلة في تصريح له بمناسبة ذكرى الاحتلال العراقي الغاشم: حاول الغازي المحتل قبل احتلاله وأثناءه ان يبث روح الشقاق والتفرقة بين الكويتيين كي يسود ويتسيد، ولكن الكويتيين أبوا ذلك ورفضوه وتوافدوا في ركب الوفاء متراصين متضامنين هاتفين باسم الكويت عاليا حتى أيقن العالم كله بصمود هذا الشعب المخلص ضاربين بذلك اروع المثل في المقاومة والرفض المطلق لحكم آخر غير حكم أسرة الصباح الكريمة، وقطعوا الوعد بالعهد الذي أرسى قواعده الدستور الكويتي في ظل نظام مسالم يحنو بإنسانيته في جميع أرجاء وبقاع العالم.

وأكمل: تعود هذه الذكرى لنتذكر جميعا أن الكويت هي الوطن وهي الام، هي الحياة وفيها الممات، على ارضها نعيش ونتعايش، ومن خيرها نأخذ ونعطي، ومن تاريخها نروي ونرتوي، وفي حاضرها ننعم ونتنعم، والى مستقبلها نعمل ونأمل. تعود هذه الذكرى ونحن نشهد محاولات البعض من مروجي الفتن والعصبية البغيضة ان يعاودوا حَبك ما أراد المقبور صدام ان يحيكه من مكر لهذا الوطن، متناسين ان المكر السيئ لا يحيق الا بأهله، ولقد تناسوا ان الكويت ستكون عصية على كل من يريد بها وبأهلها شرا. وهانحن نقف على أعتاب مفترق طرقات خطيرة تحف بالمنطقة ولن ننجر الى متاهاتها ونحن في سفينة ربانها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه الذي اكتنز فكرا وخبرة تجعل منه باقتدار قائدا ليس للكويتيين فحسب بل للانسانية جمعاء، ما يجعلنا في رحاب الطمأنينة والأمان. حفظ الله الكويت وشعبها وأميرها من كل سوء ومكروه، انه سميع مجيب.

وأكد مراقب مجلس الأمة النائب عبدالله التميمي أن ذكرى الثاني من أغسطس عام واحد وتسعين راسخة في الأذهان ومحفورة في ذاكرة كل كويتي عاش محنة الاحتلال العراقي البربري للكويت في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث فتح النظام البعثي البائد باب الانتهاك لحرمات الدول العربية.

وأشار الى أن مسح دولة ذات سيادة واستقلال من خارطة الأرض بشعبها وتاريخها، خطة صهيونية نفذت بأياد بعثية متمرسة على الغدر والخيانة التي يتصف بها الصهاينة، ولم تمض سنوات طويلة حتى تفاقمت هذه النظرية وبأياد عربية خائنة لتدمر العديد من الدول العربية.

وأضاف التميمي ان الشعب الكويتي الأبي برهن على قدرات التلاحم والالتفاف، حول قيادته السياسية ليقمع خطط الغدر لتدمير دولته فكان أول الشعوب الحرة التي ترفض اجتياح وطنها، وتقف حائلا أمام المخططات الخبيثة لتدمير بلدها فسطر بذلك ملحمة وطنية في الذود عن تراب الكويت الحرة الأبية.

وتابع: ان شرائح المجتمع الكويتي سجلت سابقة في الذود عن وطنها آنذاك فمنهم من اختار حمل السلاح وقاوم، ومنهم من وقف في شتى مناحي الرفض للاحتلال حتى استعادت الكويت حريتها واستقلالها من براثن الغزاة.

وأعرب التميمي عن فخره واعتزازه بأبناء الشعب الكويتي قاطبة الذين خلت سجلات أزمة الاحتلال من خيانتهم لوطنهم، مما جعل شعوب المعمورة تقف بجانبهم لاستعادة وطنهم الأسير من أيدي الغزاة المجرمين.

وختم تصريحه قائلا: في الذكرى السادسة والعشرين لاجتياح وطننا المسالم من جيوش التتار نبتهل الى الله العلي القدير أن يتغمد شهداءنا الأبطال بواسع رحمته ورضوانه، وأن يديم علينا نعمة الأمن والأمان تحت ظل قائد مسيرتنا صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين وأن يمن عليهما بوافر الصحة والعافية، انه سميع مجيب الدعاء.

مثال للكرامة

من جانبه، قال النائب ماضي الهاجري تمر ذكرى الاحتلال العراقي الغاشم على الكويت لنستذكر مواقف الكويتيين البطولية ووقوفهم بجميع أطيافهم أمام العدوان وضحوا بأرواحهم ودمائهم من أجل الوطن ليؤكدوا أن ما يجمعهم هي الكويت، مؤكدا أن أهل الكويت ضربوا أعظم مثال للكرامة والعزة وحب الأوطان.

وشدد الهاجري في تصريح صحافي على أن هذه الذكرى تؤكد مدى تلاحم وتكاتف ووحدة الشعب في مقاومة العدوان، داعيا إلى أخذ العبر والدروس من البطولات التي جسدها أبناء هذا الوطن لتكون حافزا يعزز الولاء والوطنية لدى الشباب في الوقت الحاضر، مستذكرا بكل الاجلال والاكبار شهداءنا الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل وطنهم من اجل ان تبقى الكويت شامخة.

وأضاف الهاجري: اننا اليوم امام تحديات ومخاطر كبيرة في المنطقة تتطلب منا الالتفاف حول قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بصاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده، لافتا إلى ضرورة التكاتف والتعاون جميعا والتمسك بوحدتنا الوطنية والبعد عن المصالح الشخصية من أجل بناء وطننا والعمل على النهوض به والحفاظ عليه.

صراعات وشقاقات

الى ذلك قال النائب خليل الصالح إن الذكرى الـ 26 للاحتلال العراقي الغاشم تحل علينا والمنطقة الإقليمية تعج بالصراعات والشقاقات، مؤكدا «اننا في أمسّ الحاجة لاستلهام العبر والدروس من أحداث الاحتلال في ظل هذا الواقع المتأزم الذي يحيط بالعالم، حيث تصطنع فيه الأزمات الطائفية وتصدر الخلافات المذهبية والعرقية وتتلاحق فيه الضربات المنهجة لشق وحدة صف الشعب الواحد».

وشدد الصالح في تصريح صحافي على أن الكويت التي تصدت بتلاحم شعبها ووحدة كلمتها والتفافها حول قيادتها السياسية لمحاولة طمس هويتها ومحو كيانها ووجودها إبان فترة الاحتلال لقادرة على تجاوز الأزمات المصطنعة والعبور دائما إلى بر الأمان ما دامت متمسكة بأسباب وحدتها ومقومات هويتها.

وذكر أنه آن الأوان للعودة إلى ما كانت عليه الكويت قديما، إذ لم يكن للتعريفات الفئوية والمذهبية مكان بين الكويتيين، فلا نسمع من يقول سني وشيعي وقبلي وحضري وغير ذلك من الأمور التي تفت في وحدة هذا الشعب.

الخرينج: استمرار الدور الكويتي الداعم لمنظومة العمل العربي

مبارك الخرينج

القاهرة ـ هناء السيد

أكد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج دعم الكويت الكامل لمنظومة العمل العربي المشترك ولجامعة الدول العربية، مشيرا الى الدور السياسي والانساني والتنموي للكويت ولصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في رعاية المشاورات اليمنية ـ اليمنية لمدة أربعة أشهر وكذلك استضافة الكويت لثلاثة مؤتمرات دولية لدعم النازحين واللاجئين السوريين بإضافة الى اعلان الكويت استضافتها لمؤتمر دولي لدعم التعليم بالصومال خلال الفترة المقبلة. جاء ذلك في تصريحات للخرينج عقب لقائه الامين العام للجامعة العربية احمد أبوالغيط بمقر الامانة العامة. وقال الخرينج ان الجميع يعلم دور الكويت قيادة وحكومة وبرلمانا وشعبا في دعم العمل العربي المشترك والاهتمام بالدور البارز الذي تلعبه جامعة الدول العربية في ظل قيادة الامين العام الحالي احمد أبوالغيط لمهام الامانة العامة. واضاف انه قدم التهنئة اليوم للامين العام لتوليه مهام منصبه، متمنيا له النجاح والتوفيق بالرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها الامة العربية. وتطرق الخرينج في تصريحاته لدور الكويت الإنساني والسياسي والتنموي. وقال ان هذا الدور ليس غريبا في دعم العمل المشترك، خاصة ان صاحب السمو الأمير كقائد للعمل الإنساني له دور بارز وله أياد بيضاء في كافة الدول العربية في مجال العمل الإنساني، خاصة ان الكويت استضافت ثلاثة مؤتمرات دولية للدول المانحة لدعم الإخوة السوريين من اللاجئين والنازحين وكذلك مشاركة سموه في اعمال مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجمهورية الاسلامية الموريتانية، ما يؤكد حرص صاحب السمو على دعم التضامن العربي.

كما اعرب عن امله في نجاح المشاورات السياسية اليمنية التي تستضيفها الكويت وأن يحالف هذه المشاورات النجاح، خاصة ان ما تشهده الساحة اليمنية من صراعات امر مؤسف.

لاري: قانون المناقصات العامة الجديد ينظم شراء الأصناف والمقاولات والشكاوى والتظلمات

احمد لاري

قال النائب احمد لاري انه يسجل للقانون الجديد بشأن المناقصات العامة محاولته إدخال مفاهيم وأساليب جديدة في كيفية تنظيم عمليات شراء الأصناف والمقاولات والخدمات التي تتم لحساب الجهات العامة، وإضافة مفاهيم قانونية وطرق جديدة لكيفية إتمام معاملة الشراء والمقاولات والخدمات، حيث أجاز القانون للإدارة طرح الممارسة الإلكترونية والتفريق بين العرضين الفني والمالي، كما أضاف مفهوم الشراء الجماعي والعملية الاستثمارية اللحظية. وأضاف لاري: من الناحية القانونية فقد نظم القانون معاملة تقديم الشكاوى والتظلمات كما ادخل مفهوم المراجعة القضائية لأي متضرر، متيحاً درجتي محاكمة ابتدائية واستئنافية مما يعطي ضمانة أفضل للمقاولين. ويرمي القانون ايضا الى تفعيل عمل الجهات العامة حيث ألزمها الإعلان سلفا ـ وفي بداية كل سنة مالية ـ عن خطة سنوية للمناقصات التي تنوي طرحها، محذراً من تجاوز قيمة الاعتمادات المرصودة. كما الزم كلا من الجهاز والجهات العامة ـ كل حسب اختصاصه ـ إنشاء لجان فنية مختصة في كل منها تكون مهمتها العمل على وضع الشروط الفنية والمالية ومتابعة عملية التقييم وإبداء التوصيات التي تراها مناسبة بهذا الخصوص. ولكن بعض نصوص المواد ـ وكما وردت في القانون ـ تترك مجالا كبيرا للتأويل، بحيث سيصعب على الجهات العامة ـ كما على مجلس الجهاز ـ تفسيرها او الاتفاق على كيفية تطبيقها، بالإضافة الى انه تم بشكل كبير الإحالة للائحة التنفيذية للبت بالتفاصيل الفنية والإجراءات التنفيذية الخاصة بتطبيق القانون. ومن أهم العيوب التي شابت تجربة لجنة المناقصات المركزية على مدى السنوات الماضية عدم اختصاص وخبرة اعضاء اللجنة بالشؤون الهندسية والنفطية والطبية والاقتصادية على الرغم من ان معظم الاعمال التي تعرض على اللجنة للبت فيها كانت ذات طبيعة فنية بحتة، خاصة المشاريع الهندسية والنفطية الكبرى التي تمثل جل الخطة التنموية للدولة التي عادة تتميز باختلاف في وجهات النظر بين الجهات العامة ولجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة، وتضارب التوصيات الفنية بشأنها، وبما أنه تم اخضاع عقود الشركات النفطية لاختصاص الجهاز حرص المشرع في القانون ان يكون اعضاء مجلس الإدارة من ذوي الاختصاص في المجالات الهندسية والنفطية والطبية، بحكم ان اغلب المناقصات الكبرى لا تخرج عن هذه النوعية من الاعمال، وكذلك حرص المشرع على انشاء قطاع فني كامل بالجهاز لإعانة اعضاء مجلس الإدارة وذلك بتقديم الرأي الفني المحايد بناء على طلب مجلس إدارة الجهاز بما يعينه على تأدية مهامه ان لزم، والبت في هذا الرأي الفني يتطلب ان يكون مجلس الإدارة ذا خبرة في مجال عمل المناقصات العامة كإعداد مستندات المناقصات وتأهيل المقاولين والتوصية الفنية بالترسية. وبناء على ما تقدم أعلاه، فإننا ندعو الحكومة إلى تشكيل مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة المنشأ طبقا لهذا القانون ووفقا للاشتراطات التي تضمنتها المادة الخامسة منه، وهي كالتالي:

1ـ اختيار اعضاء مجلس إدارة الجهاز من ذوي الاختصاص والخبرة في الشؤون الهندسية والنفطية والطبية والاقتصادية من المهندسين والفنيين ممن سبق لهم العمل في المشاريع الهندسية والنفطية والصحية سواء في الوزارات ذات الطبيعة الفنية او الشركات النفطية، حيث هؤلاء سيكون لهم الدراية الفنية والإلمام كاف للبت في التوصيات الفنية المقدمة بالترسية للمناقصات العامة.

2ـ ان يكونوا كذلك من ذوي الخبرة السابقة في المجالات ذات الصلة بعمل الجهاز للمناقصات العامة كإعداد مستندات المناقصات وتأهيل المقاولين ودراسة العطاءات الفنية المقدمة للمناقصات وإعداد التوصيات الفنية بالترسية.

3ـ يعاد تشكيل مجلس الإدارة من سبعة أعضاء مستقلين بدلا عن اعضاء اللجنة الحالية المشكلة وفقا للقانون السابق والمتكونة من ستة اعضاء.

4ـ تسمية تفرغ رئيس مجلس الإدارة ونائبه.

5ـ إضافة عضو مجلس إدارة ممثلا عن الهيئة العامة للقوى العاملة.

6ـ تطبيق شرط التمثيل بحد اقصى اربع سنوات لممثلي الجهات العامة في مجلس الإدارة.

7ـ ان يكونوا كويتيين من ذوي النزاهة وألا يكون قد صدر بشأنهم حكم نهائي بشهر الإفلاس او حكم بالإدانة في جناية او جريمة مخلة بالشرف او الامانة.

وخصوصا ان هذا المجلس المشكل لأول مرة وفقا لأحكام هذا القانون ستكون ملقاة على عاتقه مهام جسيمة ذات طبيعة فنية بالإضافة الى عمله في الاشراف على طرح والبت في المناقصات العامة المدرجة في خطة التنمية، ومن هذه المهام:

1ـ إعداد اللائحة التنفيذية للقانون بما تحتويه من تفاصيل فنية وهندسية وإجراءات تنفيذية لإعداد مستندات المناقصات والإعلان عنها وطرحها ودراسة العطاءات وتقديم التوصية الفنية، هذا بالإضافة إلى إجراءات التأهيل المسبق والبت فيه.

2ـ الإشراف على إنشاء قطاع فني كامل لدى الجهاز المركزي للمناقصات العامة كما هو مذكور في المادة السابعة من القانون.

3ـ الإشراف على تشكيل لجنة تصنيف المقاولين لدى الجهاز ووضع الضوابط الفنية التي تحكم عملها.

4ـ إصدار التعميمات اللازمة للجهات العامة لتوضيح آلية تطبيق القانون ومواده بشأن طرح التأهيل المسبق وإعداد المواصفات الفنية، والتقييم الفني والمالي للعطاءات المقدمة وإصدار الأوامر التغييرية وتعديل الاسعار وغيرها من الامور الفنية.

المرشد لـ «الأنباء»: الفصل التشريعي الحالي متفرد في تاريخ الحياة النيابية

م.أحمد المرشد

الزلزلة قدم اقتراحاً بأن تكون بداية دور الانعقاد في 4 اكتوبر ونحن نقترح ان يبدأ دور الانعقاد الخامس في 11 أكتوبر وتوقيت الانتخابات موضوع مهم جدا لم يبت فيه الى الآن

ليلى الشافعي

أكد وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة م.أحمد المرشد، أن الفصل التشريعي الحالي متفرد في تاريخ الحياة النيابية، وقال المرشد في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن موظفي وزارته يعملون بشكل دؤوب للمساهمة في إيجاد التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال مجموعة من المخرجات التي يتم رفعها لمجلس الوزراء بشكل دوري، مشيرا الى ان هذه المخرجات تنوعت بين معدلات الإجابة عن الأسئلة البرلمانية وقراءة أسبوعية للأحداث على الساحة الكويتية وقرارات مجلس الأمة ونسب حضور الجلسات ومختصرات لأعمال جلسات المجلس، وحصر السوابق البرلمانية ووضعها على نظام الوزارة الالكتروني، ومذكرات قانونية تكتب من قبل مستشاري الوزارة، مشيرا الى أن الوزارة تستقبل كل مخرجات مجلس الأمة من أسئلة برلمانية واستجوابات، وتقوم بتفنيدها ووضع المذكرات القانونية بشأنها لدعم موقف المسؤول الموجه إليه السؤال، وعما اذا كان دستوريا أو غير دستوري.

وحول رؤيته للمجلس المقبل، قال م.المرشد إن المجلس سيكون ذا شجون وان النواب في هذا الفصل التشريعي سيكون حظهم أفضل، كما أرى أن بعض رموز المعارضة سيعودون لأن لهم قواعد شعبية كبيرة، وان هذا الخليط من المجلس السابق والمعارض والوجوه الجديدة أعتقد أنها حالة صحية ستحقق وضعا سياسيا جيدا.

وبسؤاله عن استرجاع الأموال التي حصل عليها بعض الموظفين الذين كانوا قبل توليه منصب وكيل الوزارة ولا يلتزمون بالدوام الرسمي ويحصلون عليها من دون وجه حق، أكد أنه تم استرجاع مئات الألوف منها، وجار استرجاع الباقي وهي ديون على الموظفين والمتقاعدين، وهؤلاء عليهم مبالغ تفوق رواتب البعض، فهناك من وصلت مديونيته الى أكثر من 25 ألف دينار للموظف الواحد، وان هناك لوائح في ذلك لاستعادة هذه الأموال وإيداعها في خزينة الدولة، وسيظل يخصم من رواتبهم حتى يتم السداد بالكامل وحتى المنتهية خدماتهم ممن أقلناهم أو قدموا استقالاتهم.

وحول تراجع قطاع كبير من المعارضة عن خوض الانتخابات السابقة وعزمهم على المشاركة في انتخابات 2017، قال م.المرشد إن السياسة متلونة والاوضاع المحلية متغيرة من فترة الى أخرى ، وبتغير البيئة تتغير السياسة، وبالتالي تتغير المعارضة مع تغير مواقف الحكومة ووفق المعطيات، فالمعارضة في يوم من الايام رأت ان من الصالح أن تقاطع، وان المقاطعة هي أحد أساليب الضغط على القرار الحكومي وعلى الرأي الشعبي.

وأكد أن معدلات الإنتاج بالكم والكيف في المجلس الحالي هي أفضل من كل الفصول التشريعية قاطبة، وقد بينا بالأرقام وبالمسميات القوانين التي أنجزها مجلس الأمة الى اليوم وهو أفضل من الفصول التشريعية السابقة وهذا إنجاز أحرج كثيرا من المعارضة.

ولفت م.المرشد الى أن النائب الزلزلة قدم اقتراحا بأن تكون بداية دور الانعقاد في 4 اكتوبر ونحن نقترح ان يبدأ دور الانعقاد الخامس في 11 أكتوبر، مشيرا الى أن توقيت الانتخابات موضوع مهم جدا لم يبت فيه الى الآن وما يترتب عليه هو بداية دور الانعقاد في شهر أكتوبر من كل عام، وستكون هذه السنة بداية دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي الرابع عشر.

وبسؤاله عن الاسئلة التي يتسلمها، هل كلها دستورية، أكد م.المرشد أن لديهم رأيا دستوريا يحدد ضوابط ومعايير السؤال البرلماني، فعلى سبيل المثال هناك أمور محددة يعتبر السؤال فيها غير دستوري كمن يسأل عن أعمال السيادة أو الاستراتيجية العامة للجيش الكويتي مثلا، وهناك أمور من حق الوزير أن يمتنع عن الاجابة عنها اذا كانت تتعلق بأمور لا تدخل ضمن اختصاصات وزارية، وأن يتطرق السؤال لأكثر من قضية أو يطلق عليه بسؤال «السنبلة» وهو السؤال الذي يتضمن أكثر من ثلاثة بنود لقضايا مختلفة لا علاقة لها ببعضها.

ويقوم فريق مراجعة الاسئلة البرلمانية الذي أقوم برئاسته وفي عضويته مستشارون من الفتوى والتشريع ومكتب وزير العدل بدراسة كل سؤال ونقدم حوله الرأي القانوني والدستوري ونعمل في الرد على الاسئلة، مستندين الى رأي المحكمة الدستورية وتوفير المعلومة الكاملة للنائب وفق الدستور، لا أن نقف ضد أو مع. والمعيار لدينا هو رأي المحكمة الدستورية في شأن السؤال البرلماني.